

Distr.: General
1 June 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 1 حزيران/يونيه 2021 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى قرار مجلس الأمن 2531 (2020)، المتعلق ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، الذي طلب فيه المجلس إليّ أن أوفيه، بعد مراعاة آراء جميع الجهات المعنية، ومنها ممثلي الخاص لمالي، وبالتشاور مع قائد قوة هذه البعثة، برسالةٍ تركز على ما يلي: (أ) معلومات عن التقدم المحرز في عمليات البعثة، تشمل التحديات الأمنية وتنفيذ خطة التكيف، ومعلومات محدثة عن المناقشات الجارية في هيئة التنسيق في مالي؛ (ب) معلومات عن أداء الأفراد النظاميين وتعاونهم، بما في ذلك معلومات عن المحاذير غير المعلنة وأثرها على البعثة؛ (ج) معلومات محدثة عن تنفيذ الإطار الاستراتيجي المتكامل والخطة الانتقالية ذات الصلة به.

التقدم المحرز في عمليات البعثة

على نحو ما ورد في تقريري (S/2021/519)، استمرت الحوادث الأمنية في شمال مالي، حيث واصلت الجماعات المتطرفة عملياتها، مستهدفة القوات الوطنية والدولية في هجمات متزايدة التعقيد. وتزايدت التهديدات في وسط البلاد، حيث يظل المدنيون، بشكل مباشر وغير مباشر، ضحايا للعنف ضمن المجتمعات المحلية وفيما بينها وضحايا للأنشطة الإرهابية.

وفي ظل هذه البيئة الشديدة التعقيد، واصلت البعثة الاضطلاع بدور مركزي في دعم تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي والانتقال السياسي، فضلا عن جهود تحقيق الاستقرار في وسط مالي. وتواصلت البعثة بذل مساعيها الحميدة، بما في ذلك خلال الفترة الأخيرة من الاضطرابات السياسية، عقب الاستقالة القسرية للرئيس ورئيس الوزراء. ولا يزال وجود البعثة وما تقدمه من دعم في مجال الأمن يكتسب أهمية حيوية بالنسبة للجهود الرامية إلى فسخ المجال للتصدي للأزمة السياسية في باماكو، لتأخذ عملية السلام مسارها ولتتمكن السلطات المالية من تعزيز وجودها في شمال ووسط مالي من أجل كفاءة تقديم الخدمات الأساسية للسكان، بالتعاون الوثيق مع الشركاء الآخرين.

وزادت البعثة كذلك في وتيرة عملياتها وكثفت جهودها الرامية إلى حماية السكان المدنيين وإلى دعم إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية. ففي منطقة غاو، تتواصل عملية "سيكا" التي تنفذها البعثة من أجل تأمين الطريق بين غاو وأنسونغو ولابيزانغا وحمايتها وتحقيق استقرارها، إذ هي طريق استراتيجية رئيسية للتجارة والسفر، تربط أكبر المراكز السكانية في منطقة غاو بالنيجر. وقد تسأل تنظيم الدولة الإسلامية



في الصحراء الكبرى بشكل متزايد إلى المنطقة، وساهمت عمليات البعثة في تحسين البيئة الأمنية، مما مكّن السكان المحليين من القيام بأعمالهم التجارية وأنشطتهم الاجتماعية، ولو كان ذلك لفترات زمنية محدودة. ويمكن نشر مفرزة من وحدات الشرطة المشكلة من غاو إلى أنسونغو في كانون الأول/ديسمبر 2020 من المضي في تعزيز عملية "سيكا" بزيادة عدد الدوريات في بلدة أنسونغو. وأسهمت هذه الجهود وغيرها في خفض عدد الحوادث المتعلقة بحماية المدنيين المبلغ عنها في حي "كارتيي إيدروليك" (من 10 إلى 2 في الأسبوع)، وعلى طول الطريق الرئيسية بين أنسونغو وبارا، حيث أبلغ عن وقوع معظم الحوادث.

وفي الفترة من 8 نيسان/أبريل إلى 19 أيار/مايو، نفذت فرقة العمل المتنقلة المرحلة الأولى من عملية "ميركات" إلى الغرب من نهر النيجر، مع التركيز على "مثلث" أنسونغو - إين تيليت - تيسيت. ففي هذه المنطقة المتنازع عليها بشدة، التي كثيرا ما يجد فيها السكان المدنيون أنفسهم في مرمى النيران المتقاطعة بين تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين، مكنت تلك الدورية التي استغرقت 20 يوما متوجهة من غاو إلى تيسيت موظفي البعثة المدنيين وممثلي الدولة في المنطقة من زيارة البلدة وتعزيز الاتصالات مع المجتمعات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، قامت دورية فرقة العمل المتنقلة بأنشطة تعاونية اشترك فيها الأفراد المدنيون والعسكريون بالتنسيق الوثيق مع نظرائهم المحليين، بمن فيهم أفراد القوات المسلحة المالية، التي لها حامية في بلدة تيسيت، مما زاد في الإسهام في تعزيز ثقة السكان المحليين.

ونفذت عدة عمليات في منطقة كيدال، منها عملية "غاليليو" بالقرب من تيساليت، وعملية "غالاكسي" بالقرب من كيدال، وعملية "كوبرنيك" في مناطق رئيسية في تيساليت وأغيلهوك، وذلك من أجل ردع الهجمات بالنيران غير المباشرة والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التي تُشن على البعثة، وجمع معلومات استخباراتية لحماية السكان المحليين من هجمات الجماعات المسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، نفذ العنصر العسكري للبعثة أيضا عملية "أرير"، التي تضمنت أيضا أنشطة للتعاون المدني - العسكري وُضمت لتكون استعراضا للقوة في المناطق المحيطة بمعسكرات البعثة، وذلك ردا على الهجوم الذي شن على معسكر أغيلهوك في 2 نيسان/أبريل.

وانطلقت في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 عملية "فارير"، وهي عملية أخرى تركز على شمال مالي بهدف رصد امتثال الحركات المسلحة الموقعة على اتفاق السلام والتحقق منه. ومن أجل تقييد حركة الأسلحة في الشمال والحد من مخاطر وقوع اشتباكات بين الجماعات المسلحة الموقعة، قررت اللجنة التقنية المعنية بالأمن وجوب تلقيها إخطارا مسبقا بشأن نشر أي قافلة تضم أكثر من خمس مركبات و/أو أسلحة ثقيلة. وتميزت الأشهر الماضية بانخفاض كبير في الإخطارات، مما يدل على عدم التزام الحركات المسلحة وعلى ضرورة اتخاذ مزيد من التدابير من أجل ضمان الامتثال.

وفي منطقة تمبكتو، نفذت البعثة عدة عمليات وسيرت عدة دوريات في مناطق بير وتمبكتو وغوندام. وأدت عملية "وينر" التي نفذت بجوار نيافونكي وسومبي وإيشيفل إلى تهيئة ظروف مكنت قوات الدفاع والأمن المالية من الانتشار من جديد في المنطقة. ومكنت تلك العملية البعثة أيضا من تعزيز تفاعلها مع المجتمعات المحلية في تلك المناطق.

وفي منطقة موبتي الواقعة وسط مالي، نفذت البعثة عملية "بافالو"، التي تمثل الهدف منها في حماية السكان المحليين في المناطق التي تثير القلق بسبب أعمال العنف المجتمعي. وفي إطار عملية "بافالو"، سيرت

البعثة دوريات قصيرة المدى بالقرب من سوكونا وتوري. وأنجزت البعثة أيضا ثلاث مهام متكاملة في أوغوساغو وتوري وسوكورا. ومكن ذلك البعثة من تقديم الدعم في المبادرات المحلية الرامية إلى تحقيق التماسك الاجتماعي، ومن إجراء تحقيقات في مجال حقوق الإنسان. ومكنت الجهود المنسقة والدوريات التي شارك فيها العنصران العسكري والشرطي التابعان للبعثة من تعزيز الحوار مع المجتمعات المحلية ومن زيادة جمع المعلومات. وكان كل ذلك بمثابة رادع عن العنف في بعض المناطق الساخنة، بما في ذلك في 25 نيسان/أبريل، حين أحبطت شرطة البعثة بفعالية محاولة اختطاف حافلة صغيرة بين دوينترا وسيفاري.

وظلت عملية "مونغوس" تثبت مرونة القوة وقدرة العناصر النظامية للبعثة على الانتشار بفعالية من قطاع إلى آخر استجابةً للتهديدات التي يتعرض لها السكان المحليون، ويعد ذلك هدفا رئيسيا من أهداف خطة تكيف البعثة. وتجلت ذلك في نقل مفرزة من القطاع الشرقي إلى القطاع الأوسط في أواخر كانون الثاني/يناير، ونشر قوة للعمليات الخاصة من القطاع الغربي إلى القطاع الأوسط لفترة محدودة في كانون الثاني/يناير.

تنفيذ خطة التكيف

في حين أن الجدول الزمني لتنفيذ خطة التكيف تطلب التعديل بسبب التأخير في تشكيل القوات وتوسيع الهياكل الأساسية للبعثة، الذي نجم عن القيود التي فرضتها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والانتقال الذي وقع في آب/أغسطس 2020، فإن هدف الخطة لا يزال هدفا سليما، وهو تعزيز استباقية البعثة ومرونتها، بدءا بزيادة قدرة عنصرها العسكري على الاستجابة بسرعة، وتحقيق التكامل تدريجيا بين جهود عنصرها المدني والشرطي، وتوسيع نطاق تلك الجهود.

ومن المقرر نشر قدرات إضافية في المجالين الطبي والهندسي ومجالات الاستخبارات والاستطلاع والمراقبة أو نقلها إلى القطاع الأوسط والقطاع الغربي خلال النصف الثاني من عام 2021. وقد أحرز تقدم في توسيع معسكر موبتي. وفي الفترة الممتدة بين حزيران/يونيه وتشرين الثاني/نوفمبر 2021، ستنتشر وحدات برية إضافية في المعسكر الجديد الذي تبلغ مساحته 16 هكتارا، بينما ستنتهي أشغال إنشاء المعسكر المخصص للعتاد الجوي، البالغة مساحته 11 هكتارا، في الربع الأول من عام 2022.

وتشمل أبرز الثغرات في القدرات الافتقار إلى وحدات الطائرات العمودية العسكرية المتوسطة المدى للأغراض العامة، وإلى وحدات الطائرات العمودية المسلحة والهجومية، وإلى قوة مشاة للرد السريع، وقدرات متنقلة لإجراء العمليات الجراحية، ووحدة جوية ثابتة الجناحين للاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، ومنظومة جوية بدون طيار. وحيثما أمكن، تنظر البعثة، حرصا منها على توفير الوقت، في استخدام أعتدة جوية (تجارية) متعاقد عليها مع جهات عسكرية ومدنية.

وسيتطلب التشغيل الكامل لفرقة العمل المتنقلة التابعة للبعثة، وهي جانب أساسي من خطة التكيف، معالجة ظروف خارج إطار الأمم المتحدة تفرضها بعض البلدان المساهمة بقوات، بما في ذلك الأمور المتعلقة بإجلاء المصابين، مما يحد بدرجة كبيرة من مناطق انتشار الوحدات.

تنسيق الوجود الأمني

لا تزال هيئة التنسيق في مالي تشكل منتدى فعالا لتنسيق أنشطة قوات الدفاع والأمن المالية، والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والقوات الفرنسية، وبعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية للمساهمة في تدريب القوات المسلحة المالية، وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في مالي، وبعثة الأمم

المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وتجلت فعالية ذلك المنتدى في تعزيز التنسيق بين الشركاء، الذي يشمل دعم قوات الأمن المالية في تخطيطها الأمني للاستفتاء والعملية الانتخابية المقررين في خارطة طريق المرحلة الانتقالية.

أداء البعثة

على الرغم من البيئة المتزايدة الصعوبة التي لا تزال البعثة تعمل فيها، فقد تحسن أداء البعثة، وهو ما يرجع جزئياً إلى التغيير التدريجي في عقلية القيادات العسكرية وميلها إلى الاستباقية (سواء تعلق الأمر بقيادة القطاعات أو بقيادة الوحدات). ويتمتع أفراد الوحدات من ضباط الصف والجنود أيضاً بحماس واضح واستعداد جيد.

فخلال هجوم 2 نيسان/أبريل على معسكر أغلهوك في منطقة كيدال، صد حفظة السلام التابعون للبعثة بقوة هجوماً معقداً شنه أكثر من 200 عنصر متطرف. وبفضل النشر المؤقت لعدة وحدات في قواعد العمليات في منطقتي تمبكتو وموبتي في ظل ظروف صعبة، تم تعزيز تنفيذ الولاية والتواصل مع المجتمعات المحلية في هاتين المنطقتين.

وعلى الرغم من ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة تؤثر سلباً على الأداء. وفي غياب تعهدات من البلدان المساهمة بقوات بتوفير وحدة جراحية متنقلة خفيفة، عدلت البعثة احتياجاتها لتشمل أفرقة جراحية ميدانية أصغر حجماً. بيد أن عدة وحدات تابعة لفرقة العمل المتنقلة لا تزال تقنقر إلى تلك الأفرقة، مما يحد من قدرتها على الحركة ومن مرونتها.

ولا يزال أفراد البعثة النظاميون يواجهون قيوداً بسبب عدم كفاية المعدات أو الافتقار إليها، وخاصة منها ناقلات الأفراد المدرعة والمركبات المحصنة ضد الألغام، التي تضرر الكثير منها في العمليات ولم يتم استبدالها، أو لم تكن أصلاً صالحة الأغراض المتوخاة منها. وعلى سبيل المثال، فمن بين 40 ناقلة أفراد مدرعة أو مركبة محصنة ضد الألغام تابعة للسريتين القتاليتين لحماية القوافل المتمركزتين في غاو، أصبحت 22 ناقلة/مركبة غير صالحة للاستخدام، إذ تضررت 16 منها في انفجارات حدث اثنتان منها في عام 2021 والباقي في الفترة بين عامي 2018 و 2020. وإلى حد ما، يمكن أيضاً أن يعزى عدم توافر المعدات، بما فيها المركبات، إلى عدم كفاية ترتيبات الصيانة. وتعمل البعثة على معالجة هذه المسألة بالحرص على التقيد بجداول الصيانة المقررة وعلى استبدال المعدات غير الصالحة للاستخدام في الوقت المناسب.

ومن القيود الأخرى التي تواجهها شرطة البعثة عدم اكتمال نشر وحدة الشرطة المشكلة الثانية المتمركزة في موبتي؛ فمنذ آذار/مارس 2020، لم يكن يوجد في البعثة إلا الفريق المتقدم المؤلف من 20 فرداً، إذ توقف نشر بقية الفريق نظراً لحجز معداته في داكار بسبب نزاع مالي بين المتعاقد والمتعاقد معه من الباطن.

تقييمات العنصر العسكري وعنصر الشرطة التابعين للبعثة

منذ كانون الثاني/يناير 2021، تم تقييم أربع وحدات عسكرية، منها ثلاث كتائب مشاة (يبلغ قوام إحداها 645 فرداً، والأخرى 650 فرداً، والثالثة 849 فرداً) وكتيبة قتالية واحدة لحماية القوافل (قوامها 525 فرداً)، وتبين أنها تؤدي مهامها بصورة مرضية، باستثناء وحدة فرعية واحدة ظهرت فيها مشاكل تتعلق بالاستخبارات واللوجستيات وتنفيذ المهام وحماية المدنيين. وأُخذت مجموعة من تدابير التخفيف لتحسين الأداء في هذه المجالات. وقد حالت جائحة كوفيد-19 دون إجراء تلك التقييمات بانتظام.

وأعدت شرطة البعثة 20 من تقارير التقييم وتقدير الأداء منذ 1 كانون الثاني/يناير، مع وضع خطط لتحسين الأداء، حسب الاقتضاء، من أجل كفاءة الحفاظ على القدرات العملياتية في الميدان أو تحسينها. وخلال هذه الفترة، أجريت أيضا 20 عملية تفتيش للمعدات المملوكة للوحدات. ولا تعمل أي وحدة من وحدات الشرطة المشكّلة أو الوحدات العسكرية التابعة للبعثة بمحاذير غير معلنة.

ولم تسجل الأمانة العامة أية محاذير معلنة، ولذلك تعتبر البعثة جميع المحاذير غير معلنة. وتشمل هذه المحاذير قيودا مثل عدم السماح للوحدات بالانتشار في مواقع مختلفة داخل نفس القطاع. والمحاذير غير المعلنة تعرقل عمليات البعثة، وقد أبلغ بها مقر قيادة البعثة، الذي بذل جهودا للتخفيف من أثرها بإجراء اتصالات مباشرة مع البلدان المساهمة بقوات. وبموازاة ذلك، قام قائد قوة البعثة بزيارات إلى أكبر البلدان المساهمة بقوات لمناقشة الاحتياجات التشغيلية المحددة في مالي.

التحديات

على الرغم من الموقف المرن والقوي والاستباقي الذي اتخذته البعثة، فإن الحالة الأمنية ما فتئت تتدهور، خاصة في وسط البلاد. وبالإضافة إلى ذلك، واجهت البعثة مجموعة متنوعة من الأوضاع التي أعاقحت حرية التنقل، ولا سيما في دائرتي باندياغارا ودويننزا، اللتين احتج فيهما السكان المحليون وأفراد من جماعة الدورو (الصيادون التقليديون) على البعثة بوضع حواجز على الطرق. وتعالج هذه المواقف العدائية ضد البعثة بالدخول في حوار منظم مع السكان المحليين ومجموعات الدفاع عن النفس. ونتيجة لتلك الجهود الرامية إلى إجراء الحوار، رُفعت الحواجز التي واجهتها دوريات البعثة منذ كانون الأول/ديسمبر 2020، ولا سيما في منطقة باندياغارا، واستأنفت البعثة دورياتها.

وسيتوقف النجاح في إنجاز خطة التكيف على توافر عوامل تمكين تتسم بالكفاءة والفعالية، ويشمل ذلك قدرات النقل الجوي، وتعزيز مرافق الدعم الطبي، والأفراد النظاميين المؤهلين ذوي العقلية المناسبة. وأنا أدعو جميع الدول الأعضاء إلى المساهمة بنشاط في استحداث هذه القدرات المتخصصة.

وما فتئت الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع تسبب الضرر للسكان المدنيين والقوات الوطنية والدولية، ولا تزال تشكل تهديدا كبيرا للبعثة. وعلاوة على ذلك، فأتت الهجمات التي شنت على قاعدة العمليات المؤقتة في كيرينا وعلى معسكر أغيلهوك، استخدم الإرهابيون المتفجرات في هجمات معقدة، على خلاف الهجمات التي شنت بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع على طرق الإمداد. كما لوحظ تزايد عدد المركبات الطائرة غير المأهولة المجهولة الهوية التي تحلق فوق منشآت البعثة. وواصلت البعثة اتخاذ تدابير للتكيف مع التهديد الأخذ في التطور الذي تشكله الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع من خلال استجابة متكاملة تتضمن الإلمام بالأوضاع، واستخدام التكنولوجيا، والتدريب السابق للنشر وأثناء ولاية البعثة، وعمليات الإجلاء الطبي، وهو ما تبينت فعاليته بوضوح. ومنذ كانون الثاني/يناير 2021، استُخدم في مالي أكثر من 68 جهازا متفجرا يدوي الصنع، استهدف البعثة 25 جهازا منها (جمعت البعثة 12 جهازا وأبطلت مفعولها، وفجرت 13 جهازا).

ولاحظت البعثة انخفاضا في عدد المدنيين الذين أصيبوا وقتلوا في التفجيرات (انخفاض بنسبة 34 في المائة في عام 2021 مقارنة بالأشهر الأربعة الأولى من عام 2020). وفي حين أن تدابير الحماية التي اتخذتها الأمم المتحدة في مالي ساهمت في زيادة الوعي بالمخاطر وفي تعزيز قدرة السكان المعرضين لها على مواجهتها، لا بد من مواصلة الرصد لمعرفة الخسائر وما إذا كان الاتجاه الحالي سيمتد.

وفي كانون الثاني/يناير 2021، أنشأت البعثة فرقة عمل لمكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع بمشاركة القوات المسلحة المالية، والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والقوات الفرنسية، وبعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية للمساهمة في تدريب القوات المسلحة المالية. ويجري حالياً وضع استراتيجية مشتركة.

تناوب القوات

أدت القيود التي فرضتها جائحة كوفيد-19 إلى تجميع عمليات التناوب. وبغية التخفيف من الأثر السلبي لعمليات تناوب القوات، عدلت البعثة خطة التناوب ضماناً لتوافر الأفراد النظاميين باستمرار وللمحد من عدد عمليات التناوب خلال الأطر الزمنية التي تشهد تكثيف العمليات. ورغم ذلك، لا تزال تحديات إضافية تتجم عن عدم تقيد البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة بخطة التناوب، مما أدى خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى تناوب كئيبتين في وقت واحد، مما أدى إلى انخفاض كبير في العمليات.

تنفيذ الإطار الاستراتيجي المتكامل والخطة الانتقالية

استمر التنسيق والتعاون بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري فيما يتعلق بالحفاظ على الزخم في تنفيذ الاتفاق وفي جهود تحقيق الاستقرار في وسط مالي، كما استمر إدماج أنشطة دعم عملية الانتقال السياسي فيما بعد الانقلاب. وبذلك تأخر إنجاز تحليلات النزاع المراعية لنوع الجنس وحقوق الإنسان، وتحليل المخاطر البيئية، وعملية جرد قدرات فريق الأمم المتحدة القطري. وسيسترد التخطيط لعملية الانتقال على المدى الطويل، على النحو المحدد في المرحلة الثانية من خارطة الطريق الطويلة الأجل التي قُدمت إلى مجلس الأمن في آذار/مارس (S/2021/300، المرفق)، بنتائج عملية جرد القدرات، وسيبدأ عند استيفاء المعايير والشروط المحددة في المرحلة الأولى من خارطة الطريق. وينبغي أن يُفهم الهدف من التخطيط الطويل الأجل لعملية الانتقال على أنه مجموعة من العمليات التعاونية الاستراتيجية التي تنفذ مع الحكومة المضيفة وشركاء آخرين من أجل تعزيز مكاسب بناء السلام ومنع نشوب نزاعات في المستقبل. لذا ينبغي ألا يُنظر إليها على أنها عملية خطية تهدف إلى تسليم مهام البعثة إلى فريق الأمم المتحدة القطري أو إلى الحكومة، بل على أنها عملية تهدف إلى العمل مع الشركاء. ويتوقع تنفيذ إطار استراتيجي متكامل منفتح للمرحلة الثانية من خارطة الطريق في ظل هذه الخلفية.

وكما ورد في خارطة الطريق، فإن المرحلة الأولى - التي تطابق الفترة المحددة للانتقال السياسي الحالي في مالي - تهدف إلى تحقيق النتائج من خلال تنفيذ خطة الدعم المتكامل لمرحلة الانتقال، التي اشتركت البعثة في وضعها خلال الفترة المشمولة بالتقرير مع فريق الأمم المتحدة القطري. ولا تقتصر الخطة على السعي إلى ضمان تكامل التخطيط وبذل الجهود في إطار مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة بشأن دعم عملية الانتقال وأولويات الولاية بين البعثة والفريق القطري فحسب، بل هي تهدف أيضاً إلى تحسين المواءمة بين العناصر المشتركة للتخطيط الاستراتيجي والتنفيذي ضمن البعثة.

وفي سياق دعم الفترة الانتقالية، استمرت الاستفادة من المزايا النسبية ومن نهج توزيع المسؤوليات المحددة في إطار العمل الاستراتيجي المتكامل السابق لدعم إنجاز الولاية بطريقة متكاملة وشاملة. والمشاريع المنفذة في أنسونغو وعاو، الوارد وصفها في الفقرتين التاليتين، توضح الكيفية التي يسر بها النهج المتكامل البرمجة المشتركة في الآونة الأخيرة، مما مكن من مواءمة الميزات النسبية ومن تقسيم العمل وإدارة الموارد بفعالية. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك الإجراءات المنسقة في دعم الأمن في إطار عملية "سيكا" الوارد وصفها أعلاه، التي تولى قيادتها العنصر العسكري التابع للبعثة، إلى جانب المساعي الحميدة التي بذلتها

البعثة وأنشطة تحقيق التماسك الاجتماعي والمصالحة التي قامت بها، مع الخبرة التقنية والأنشطة البرنامجية لفريق القطري ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

وفي منطقة غاو، تعاونت البعثة مع برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على دعم زيادة إنتاج الأغذية وتحسين سبل كسب العيش وبناء القدرة على الصمود لدى المجتمعات المحلية الضعيفة، بما فيها العائدون. وشمل المشروع أيضا جهودا مشتركة من أجل الحد من النزاعات الطائفية ومعالجة الأسباب الجذرية للتجنيد في الجماعات المسلحة على الصعيد المحلي، ولا سيما إلى الجنوب من غاو. وبالتعاون الوثيق مع السلطات المحلية، قدمت البعثة الدعم الأمني والسياسي والتقني واللوجستي، وقدم برنامج الأغذية العالمي الدعم في تنمية القدرات والدعم المالي للنساء والشباب والسلطات المحلية. واستكملت هذه الجهود المتضافرة باشتراك البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تنظيم دورات للتوعية بحفظ السلام والتعايش من خلال إنشاء إطار للحوار.

وفي أنسونغو، اشتركت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في اتخاذ إجراءات متكاملة بشأن إعادة بسط سلطة الدولة وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية من خلال مشاريع متصلة بالبيئة وخدمات الصرف الصحي. ومكنت تلك الجهود المشتركة من بناء القدرة المحلية على الصمود في وجه الفيضانات، وتعزيز التماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمعات المحلية، وتشجيع الحوار بين المجتمع المدني وسلطات الدولة التي تم نشرها في الآونة الأخيرة، فضلا عن منع نشوب نزاعات بين المجتمعات المحلية في المستقبل بشأن المياه وخدمات الصرف الصحي في المنطقة.

وتعاونت البعثة أيضا عن كثب مع فريق الأمم المتحدة القطري على ضمان استجابة متكاملة لجائحة كوفيد-19، وهي لا تزال تستفيد من المزايا النسبية في التخطيط لفرقة العمل المعنية بجائحة كوفيد-19 وتتسيق الجهود المبذولة في هذا الصدد وإنشاء الفرقة، ودعم برامج التحصين وجهود التطعيم ضد فيروس كوفيد-19 التي تبذلها الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء.

وختاما، فقد تمكنت البعثة، بالتعاون مع السلطات المالية ومختلف الشركاء، من إحداث فرق في دعم الجهود الرامية إلى منع العنف وحماية المدنيين وبناء قدرات المجتمعات المحلية على الصمود وتعزيز الحوار على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي إنجازه، ويشمل ذلك إنهاء الانتشار المستمر للعنف، وتعزيز قدرة الدولة في المناطق المحيطة بالمراكز الحضرية، وتعزيز الوئام بين الطوائف. وفيما يتعلق بالتقدم المحرز حتى الآن، أود أن أشيد بالجهود الدؤوبة التي بذلها الرجال والنساء العاملون في البعثة، الذين ظلوا يحرصون على تنفيذ الولاية على الرغم من بيئة التهديد المتزايدة التعقيد والقيود التي فرضتها جائحة كوفيد-19. وعلى الرغم من تزايد انتشار انعدام الأمن، تمكنت البعثة من تسريع وتيرة عملياتها باتباع نهج متكاملة مبتكرة أسفرت عن نتائج في عدد من المجالات فيما يتعلق بحماية المدنيين والاتصالات مع المجتمعات المحلية في شمال ووسط مالي. ويظل دور البعثة في مالي في غاية الأهمية في الوقت الذي ينفذ فيه البلد عملية انتقاله السياسي ويسير قدما في تنفيذ اتفاق السلام وتحقيق الاستقرار في وسط مالي. وقد كان للمساعي الحميدة التي بذلتها البعثة بالاشتراك مع وسطاء إقليميين من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا دور لا غنى عنه في الجهود الرامية إلى التصدي للاضطرابات السياسية في باماكو والحيلولة دون مزيد من التصاعد في حدة التوترات.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) أنطونيو غوتيريش